دور الجامعة الجزائرية في التنشئة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة

أ/ كريمة حوامد
كلية الحقو والعلوم السياسية- جامعة عنابة
باحثة دكتوراه- جامعة باتنة1

ملخص:

الجامعة من خلال التنشيط الثقافي تعمل على صناعة المواطن الصالح وتنشيط البنية الإجتماعية للمجتمع، وأكثر من ذلك قد تؤثر الجامعة في المجال السياسي عن طريق ما تقوم به من إرشاد للحكام، وتوجيههم لكيفيات كسب ثقة الشعب، أوعن طريق عمليات التنشئة التي توعي الطلبة وتكسبهم مهارات تمكنهم من المشاركة والإبداع الفعالين لتنمية مجتمعاتهم.

غير أن الجامعة الجزائرية لا تقوم بوظيفتها بفعالية في تكوين ثقافة سياسية وتشكيل نمط فكري سياسي كفيل بتحقيق التماسك الاجتماعي والتواصل الفكري بين أبناء المجتمع وترقية وتفعيل المواطنة؛ كما أن ترقية وتفعيل المواطنة لدى الطالب الجامعي قد يتأثر أو تصطدم بنتائج وتراكمات مؤسسات التنشئة السياسية السابقة للجامعة، والتي قد تؤثر أي منها في تكوين شخصية الفرد في أي مرحلة من مراحل نموه وخاصة المرحلة التعليمية السابقة مباشرة للجامعة أي مرحلة التعليم الثانوي.

وأمام متطلبات التحول الديمقراطي وضرورات بناء مواطن ومجتمع بخصائص جديدة، على الجزائر أن تهتم بعملية التنشئة السياسية وتوحد طرقها وأساليبها، وتكيفها بطريقة صحيحة تتلاءم مع متطلبات الحاضر، وتتجاوب مع ملامح الخريطة

التنموية والتطور الاجتماعي والسياسي لأن ديمقراطية المشاركة أضحت مدخلا ضروريا لإيجاد ثقافة سياسية وعنصرا أساسيا في أي جهد تنموي جاد.

Résume:

À travers son activité culturelle, l'université travaille sur le développement de bons citoyens et la vivification de la structure sociale. En outre, l'université peut influencer dans le domaine politique à travers l'orientation des décideurs vers les modalités par lesquelles ils gagnent la confiance du peuple, ou à travers les processus de socialisation qui sensibilisent les étudiants et les permettent d'avoir des compétences de participation et de création effectives dans le développement de leurs sociétés.

Cependant, l'université algérienne ne joue pas son rôle efficace dans la formation d'une culture politique et d'un style intellectuel politique qui permettent de réaliser la cohésion sociale, la communication intellectuelle entre les individus ainsi que la promotion et l'activation de la citoyenneté. Toutefois, la promotion et l'activation de la citoyenneté des étudiants peuvent être affectées ou affrontées par les accumulations des institutions de socialisation politique qui précédent l'université et qui peuvent influencer le développement de la personnalité de l'individu et ce dans les différentes étapes de sa progression et surtout dans l'étape de l'enseignement secondaire.

Face aux exigences da la transition démocratique et la nécessité de développer un citoyen et une société avec de nouvelles caractéristiques, l'Algérie doit prendre en charge le processus de socialisation politique, unir ses styles et méthodes, les adapter conformément aux exigences actuelles ainsi qu'aux caractéristiques de la carte de développement et de l'évolution sociopolitique car la démocratie participative est devenue une voie nécessaire pour obtenir une culture politique et un élément essentiel dans tout effort de développement sérieux.

مقدمة

يتشكل مفهوم المواطنة في سياق حركة المجتمع وتحولاته، ففي صلب هذه الحركة تُنسج العلاقات، وتتبادل المنافع، وتَخلق الحاجات، وتبرز الحقوق، وتتجلى الواجبات والمسؤوليات؛ ومن تفاعل كل هذه العناصر يتولد موروث مشترك من المبادئ، والقيم، والعادات، والسلوك يسهم في تشكيل شخصية المواطن ويمنحها خصائص تميزها عن غيرها، وبهذا يصبح الموروث المشترك حماية وأمانا للوطن والمواطن.

والجامعة كجزء من المجتمع الحديث من المفروض أن تسهم من خلال عمليات التنشئة والتعليم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء الشخصية الحديثة ونشر روح المسؤولية في نفوس الشباب خاصة أن المرحلة الجامعية تشكل منعطفا مؤثرا في صياغة الشخصية المستقبلية للطالب، وهذا راجع لطبيعة المجال المتحرَّك فيه أي الفضاء الجامعي الذي يعد محضنا لكل طاقات المجتمع المتمثلة في الشباب، بل القوة المنفِّذة لأي مشروع يهدف للتغيير. وعليه فالقاطرة الحقيقية لتنمية المجتمع والأمة تستمر باستمرار وجود الجامعة.

ولكي يتحقق هذا الهدف ينبغي العمل على تكثيف البحث العلمي في مجال الشباب الجامعي لاستكشاف مشكلاته ومعرفة احتياجاته واتجاهاته وربطها بمشكلات المجتمع واحتياجاته، وإشراكه في حلّها.

ومن بين ما يمكن أن نبحث فيه "الآليات الكفيلة بتعزيز المواطنة لدى الشباب عامة والشباب الجامعي خاصة".

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة لإبراز دور الجامعة في ترقية وتعزيز المواطنة لدى فئة الشباب، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما علاقة التنشئة السياسية بالمواطنة؟ وإلى أي مدى يمكن أن تسهم التنشئة السياسية في ترقية وتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب، وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه في ذلك ؟

وستكون الإجابة على هذه التساؤلات من خلال العناصر التالية:

1- تعريف التنشئة السياسية:

تعرف عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه، ولمهارات المشاركة في الحياة الاجتماعية بمصطلح "التنشئة الاجتماعية" أو كما يطلق عليها في بعض الكتابات عبارة "التطبيع الاجتماعي". وهي من المفاهيم الأساسية في الفكر التفاعلي، وفكر الدور الاجتماعي خاصة، وتشكل مجال اهتمام واسع، ونقطة التقاء بين علماء ومختصين في علوم اجتماعية مختلفة نظرا لما لها من دور في خلق التوافق الجمعي من خلال ما تُكسبه للفرد من سلوك ومعايير، واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته، والتوافق معها وتسهل له الاندماج في الحياة الاجتماعية.

وبما أن السياسة جزء من المجتمع، فالتنشئة السياسية هي كذلك جزء من التنشئة الاجتماعية، أو فرع من فروعها يهتم بإعداد الفرد ليكون فعالا في الحياة السياسية خاصة بعد تبلور فكرة الدور السياسي للمواطن الديمقراطي، وما تحمله من معان المساواة، والحرية، والمشاركة، والتكيف السياسي...

وعليه فإن التنشئة السياسية كمعنى ليست وليدة العصر الحديث بل لها جذورا تمتد إلى فترة بعيدة؛ إذ أن هناك من يرجع بدايات الاهتمام بها إلى القرن السادس قبل الميلاد.

أما التنشئة السياسية كمصطلح فهي حديثة في تراث علم الاجتماع السياسي، واستخدم لأول مرة من طرف "هربرت هايمان" (Herbert Hyman) كعنوان لكتاب له « Political Socialisation » نُشر عام 1959 م.[1]

وقد تعددت تعاريف هذا المصطلح بقدر تعدد دارسيه، حيث يعرفه "هايمان" بأنه "تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا".[2] ونفهم من هذا التعريف أن هايمان اعتبر التنشئة السياسية جزءا من عملية معقدة هي التنشئة الاجتماعية.

وبعد هايمان ظهرت تعاريف عديدة للمصطلح تختلف باختلاف أصحابها؛ حيث ظهرت مفاهيم تعكس رؤية الاتجاه الغربي للتنشئة السياسية من حيث أنها عملية اكتساب يقترن وجودها واستمراريتها باتفاقها مع النظم السياسية.

أما مفهوم التنشئة السياسية في الوطن العربي فقد ظل لصيقا لفترة طويلة بمفهوم التنشئة الاجتماعية لأن معظم دول العالم العربي تنتمي إلى ما يسمى العالم الثالث، واستقلت حديثا وانصب اهتمامها في محاولة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ولم يتم توجهها لتحقيق تنمية سياسية إلا مؤخرا. إلا أنه لم يغب عن فكر علماء الاجتماع العرب الذين اهتموا بدراسة الموضوع وكانت لهم آراء، ونظريات حول المفهوم ومن بينهم: محمود حسن إسماعيل، محمد السويدي، محمد علي محمد، عبد الهادي الجوهري، محمد علي العويني...

وعموما يمكن أن نميز بين اتجاهين رئيسيين لتعريف التنشئة السياسية:

- اتجاه ينظر إليها كعملية تلقين للقيم، والمعايير، والأهداف السلوكية في الضمير الجمعي، وتعليمها، وتقديمها للأطفال بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الأجيال مما يعطي للمجتمع وقنواته المختلفة دور السيد في عملية التنشئة السياسية. ويشير هذا الاتجاه إلى دور سلبي من جانب الفرد في هذه العملية إذ يبقى مجرد وسيلة للحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه دون أن يغير فيه.

- اتجاه آخر ينظر إليها كعملية يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تمكنه من التعبير عن ذاته، وقضاء مطالبه كما يشاء باعتباره عضوا في مجتمع له نظام سياسي معين. وعليه فالتنشئة السياسية حسب هذا الاتجاه هي المتحكم في

تعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وتغييرها بثقافة تكون الأنسب للنهوض بالمجتمع وتحقيق استقراره السياسي .

مما سبق يتضح بأن التعاريف الجيدة والمقبولة للتنشئة السياسية هي تلك التي تتضمن الاتجاهين في تعريفها لهذه العملية ومن بين هذه التعاريف ما يقدمه الباحث سمير خطاب للتنشئة السياسية على أنها " تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة من خلالها إلى إكساب الفرد (طفلا، فمراهقا، فراشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع."[3]

2- علاقة التنشئة السياسية بالمواطنة:

المواطنة حقوق وواجبات، وهي أداة لبناء مواطن قادر على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل قصد المساهمة في بناء وتنمية الوطن، والحفاظ على العيش المشترك فيه.

والمواطنة ليست مجرد صفة لوضعية تطلِق فيها النصوص القانونية لدولة ما تسمية "مواطنين" على الأفراد الذين يحملون جنسيتها، وتوحد بينهم مجموعة من القواسم المشتركة؛ إنما هي فوق ذلك عملية المشاركة النشيطة والعادلة لهؤلاء المواطنين في الحياة السياسية لجماعتهم ودولتهم، وهي أيضا نوع الفعل الذي يجسد هذه المشاركة. ولأنها كذلك فهي والديمقراطية تكونان في هذا الصدد بمثابة وجهين لنفس العملة كل منهما يقر في نوع من التماهي بأهمية الآخر ويمنحه حقيقته.

حيث تعتبر المشاركة السياسية الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، إذ تتوقف نجاعة الأخيرة على شساعة حجم المشاركة لكل فئات المجتمع وطبقاته، وعلى مستوييها الأفقي والرأسي. ضف إلى ذلك أن هذه المشاركة السياسية إذا توفرت على

شرطي الجدية والهدفية تؤدي إلى خلق معارضة قوية التي تمثل في الأساس دعما للممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية.

كما تعد المشاركة من أبسط حقوق المواطنة، تمنح للفرد فرصة القيام بدور في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، على أن تتاح هذه الفرصة للجميع بكل رغبة وطوعية دون إجبار أو ضغط للمساهمة في وضع الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل وسائل وأساليب تحقيقها، وهذا يمنح المواطنين الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم، كما يدعم وينمي الشخصية الديمقراطية.

وتتوقف مشاركة الفرد في الحياة السياسية جزئياً على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها. غير أن مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفى وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية وإنما لابد أيضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته.

ولما كانت التنشئة لا تقف عند المراحل الأولى من العمر بل أنها تحدث طوال حياة الفرد فإنه يمكن القول أن كل ما يتعلمه الفرد، وما يمر به من خبرات وتجارب على مدى عمره من الطفولة وحتى الكهولة، يؤثر بدرجة كبيرة على مدى مشاركته السياسية.

وعموما تختلف مستويات المشاركة السياسية باختلاف المجتمعات، وحتى داخل المجتمع الواحد باختلاف الظروف التي تعرفها الحياة السياسية ومقتضياتها وما توفره من مساحات للحركية السياسية للمواطنين، وما يكتسبه هؤلاء من قيم، ومعلومات، واتجاهات تتعلق وترتبط بالتنظيم السياسي لمجتمعهم وتحدد إدراكهم للمسائل السياسية واستجابتهم لها.[4]

فالتنشئة السياسية إذن تمثل حلقة وصل هامة بين النظم الاجتماعية، والسياسية للمجتمع، ولها تأثيرها على الفرد وقيمه السياسية.[5]

ولعل ما يوضح أكثر علاقة التنشئة السياسية بالمواطنة أهداف عملية التنشئة السياسية، والمتمثلة ما يلي:

• **تنمية المعرفة السياسية**: إذ تهدف التنشئة السياسية إلى تكوين الفرد سياسيا، وجعله يكتسب قدرا من المعرفة، والفهم لما يدور حوله من مسائل سياسية كنظم الحكم، وتصرفات القادة... مما ينمي قدراته ويساعده على تنظيم خبراته وبنائها عن العالم السياسي الذي يحيط به. وإن نمو المعرفة هو أحد العناصر الأساسية والهامة في تكوين الشخصية السياسية.(6)

• **المشاركة والاندماج في الحياة السياسية**: إن مظاهر الارتباط بين التربية والنظام السياسي هي عملية تهيئة الأفراد للمواقع السياسية الهامة أو اختيار وانتقاء الصفوة السياسية كما يقول مورفيك (Murvick) وذلك من خلال عدة عمليات هي الأدوات الرئيسية للتنمية السياسية وتتمثل في:

- عملية التعبئة أو التجنيد السياسي: أي اندماج الأفراد في الحياة السياسية بشغل مناصب سياسية، أو أداء أدوار سياسية بطرق رسمية (انتخاب، اختيار) أو بطرق غير رسمية (تطوع).(7)

- المشاركة السياسية: أي تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر.

والمشاركة السياسية قد تكون إيجابية بمشاركة الفرد في مستوى من مستويات العمل والنظام السياسي التي تتدرج كما حددها بعض العلماء كما يلي:(8)

- تقلد منصب سياسي أو إداري.
- السعي نحو منصب سياسي أو إداري.
- العضوية النشطة في التنظيم السياسي (كالعضوية في الحزب).

- العضوية العادية في التنظيم السياسي (كالترشح للانتخاب).
- العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي (كمؤسسات المجتمع المدني).
- العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي (كالنقابات العمالية).
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة (كالمعرفة والوقوف على المسائل العامة).
- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية (كالمشاركة في الهيئات التطوعية).
- الاهتمام العام بالسياسة.
- التصويت.

كما قد تكون المشاركة السياسية سلبية، وتأخذ السلبية السياسية عدة صور أهمها:[9]

- اللامبالاة: أي عدم الاهتمام بالأفراد، والظواهر، ولا بالمواقف الاجتماعية بصفة عامة أو خاصة.
- الشك السياسي في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة القيادات، والنظر أو الشعور بأن العمل السياسي عمل رديء، وأن الثقة في رجال العمل السياسي أمر مستحيل.
- الغربة السياسية: أي شعور الفرد بأنه غريب عن العمل السياسي، والحكومة، وما يدور بالمجتمع.
- الاغتراب: وهو شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به، ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع. وهذا الشعور يؤدي إلى تقليل الفرد من أهدافه، وفقدانه للحماس وللدافع والبعث للمشاركة السياسية.

وحتى يخفف نظام سياسي معين من الآثار السلبية لعدم المشاركة السياسية لابد أن يستمر في بناء المؤسسات السياسية من جهة وفتح قنوات التعبير والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية ومن ثم السياسية لأن عدم الاهتمام السياسي يرتبط بعدم الاهتمام العام. كما لابد من دعم وتثبيت القيم الإيجابية التي تدفع للمشاركة والاهتمام لدى أفراد المجتمع من خلال مختلف برامج التنشئة والتربية السياسية التي تطبق في مختلف المؤسسات خاصة منها الأسرة والمدرسة والجامعة.

- **تحقيق التكامل السياسي**: إذا كان مفهوم التكامل السياسي يعني إدماج العناصر الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والمعرفية، والجغرافية في الدولة الواحدة -كما يؤكد البعض-.[10] فإن تحقيق وجوده يحتاج إلى إيجاد إحساس مشترك بالتضامن، والوحدة، والهوية المشتركة بين أفراد المجتمع، وتخطّيهم للولاءات الضيقة.

ويطلق مصطلح "الشعور بالانتماء" على إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء من المجتمع يعتنق إيديولوجيته ويمثل ثقافته ويتمسك بها فتنعكس على سلوكه ومواقفه وأفعاله بدرجات مختلفة، كما تؤثر على مشاركته أو عزوفه، التزامه أو امتناعه عن السلوك السوي، وانحرافه.[11] ولعل التباين في أشكال ودرجات السلوك الإنساني يعود إلى مدى إحساس الفرد أو المواطن أن المجتمع الذي ينتمي إليه يهتم به، يرعاه، ويحميه، ويحويه، ويعمل من أجله. وهذا يتوقف على مدى قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها، ومدى تطبيقها لمبادئ الديمقراطية، واحترامها لحرية الفرد، واهتمامها بقضاياه.

وتبرز ضرورة الاهتمام بالتنشئة السياسية والاعتماد عليها لترقية وتعزيز المواطنة في ظل التناقضات التي تعيشها المجتمعات في إطار التحول الديمقراطي- بين الضرورات والمعوقات-، فهي من جهة توجه الدّعوة للمزيد من المشاركة السياسية في إدارة الدولة

والمجتمع، وإتاحة مساحة أوسع وأرحب لكي تترسخ قواعد التنظيمات المدنية غير الحكومية في البنية الديمقراطية وتفاعلاتها المجتمعية، وتعالي نداء حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى نجد جيلا من الشباب غير مكترث للقضايا الوطنية، وغير مدرك لأهمية المشاركة في بناء وتنمية وطنه، ولهذا تعتبر التنشئة السياسية السليمة أحد بل أهم أساليب ترسيخ قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ودولة المؤسسات، خاصة في ضوء تعرّض مجتمعاتنا العربية للتحديات العسكرية والتحرش بالقوة، وفي ضوء تحريض جماعات التطرف، والعنف، والتمرد، والعصيان، ورفض المجتمع والضجر... وما يشبه ذلك من التيارات السلبية.

وهنا تتأكد أهمية التنشئة السياسية في ترقية وتفعيل المواطنة لدى الشباب، كما تتأكد أهمية مؤسسات التعليم -على رأسها الجامعة- ودورها الوظيفي التربوي بالنسبة للمجتمع. فهي كنظام أكاديمي تسهم في دعم المجتمع وتأكيد مقوماته وقيمه لدى أعضائه.

3- دور الجامعة في التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية كعملية يكتسب الفرد من خلالها قيما، واتجاهات سياسية لا تقتصر على مرحلة معينة، أو سن محددة من عمر الإنسان، فهي تبدأ في سن مبكرة من طفولة الفرد وتستمر طول حياته. إذ تتراكم خبراته عبر الزمن لتزيد من وعيه بالبيئة التي يعيش فيها، ومن نموه السياسي حتى يصبح له سلوكه السياسي وموقفه الخاص عند نضجه.

والجامعة كمؤسسة اجتماعية تمثل آخر مراحل النظام التعليمي، تكوّن الشباب علميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، كما تمد المجتمع بالإطارات القادرة على شغل أرقى المناصب الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية.

وتشكل نظاما خاصا من أنظمة التفاعل الاجتماعي يتميز عن بقية الوحدات الإجتماعية ويستقل عنها بأفراده وتكوينه السياسي الخاص. ولهذا النظام علاقاته،

وروابطه، وثقافته الخاصة؛ ويعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي والتكيف مع متطلبات الثقافات المتغيرة وتقديم مستويات أفضل من الإعداد للطلبة لتمكينهم من مواجهة حقائق الحياة.[12]

ويؤكد بارسونز عالم الاجتماع الأمريكي، أن الجامعة تقوم بدور أساسي في التنشئة الاجتماعية لا يتجاوز دور كل من الأسرة والمدرسة فحسب بل ويكمله، ويتضح هذا الدور في تنمية «السلوك الاستقلالي» عند الشباب الجامعي إلى أبعد مما يفعله في المنزل والمدرسة.

والسياسة التعليمية الجامعية هي حلقة الوصل بين السلطة السياسية باعتبارها صانعة السياسة العامة، وبين الجامعة كمؤسسة اجتماعية لها أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها، وقد تكون السياسة الجامعية إيجابية كما قد تكون سلبية، كما أنها قد تتجاهل بعض المتغيرات المستجدة في المؤسسات الجامعية، مما يجعلها تجدد بعض حيثيات السياسة القديمة لتضع سياسة ترقيعية في ثوب جديد لمواجهة هذه المتغيرات، ونمط السياسة الجامعية وأسلوب إعدادها يرجع في كثير من الأحيان لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والجامعة والتي نجدها تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

وبما أن التعليم يخضع للمجتمع ولأوضاعه البيئية بما فيها من ضوابط اجتماعية وثقافية وإيديولوجية فإن حياده يكاد يكون أمرا مستحيلا لأنه موجه إيديولوجيا من قبل الطبقة المسيطرة سياسيا ومعد ليكوّن البناء الفوقي للمجتمع. "ويمكنه كذلك أن يكون أداة لترويض الناس كما يمكن أن يكون أداة لتحريرهم".[13] لأنه يقوم بوظيفة جعل الأجيال الجديدة تتقبّل النظام الاجتماعي- السياسي الذي أوجد التعليم لخدمة مصالحه، وتتوافق معه خاصة أنه من شروط بقاء واستمرار قيام أي نظام اجتماعي- سياسي أن يكون له عدد من الموالين له، والمتوافقين معه لاسيما إذا كانوا من الأجيال الجديدة. ولهذا فإنه لا يوجد نظام سياسي لا يهتم لأمر التعليم، ولا يحاول استمالة العقول والقلوب إلى الأفكار والمبادئ التي تشد الأمة ببعضها وتدعم قواعده؛

ولا نكاد نجد نخبة حاكمة لا تعترف بدور مؤسسات التعليم، أو تجحد أهميتها في إعداد الأجيال الجديدة للمواطنة.[14] لذلك نجد أن السياسات التعليمية في الدول تمر بعدة مراحل هي ذات مراحل تطور النظام السياسي والإيديولوجية السائدة.

فالجامعة على مستوى دورها الفكري والسياسي، تعد- بامتياز- من أهم قلاع التنشئة السياسية والفكرية للشباب والمساهمة في تكوينهم كمواطنين واعين بشروط وجودهم الاجتماعي والسياسي، وحاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير، ومهيئين للاندماج في محيطهم السوسيو- سياسي والثقافي والحضاري كفاعلين ومبادرين إيجابيا ومنتجين.

ومن أهم وسائل تأثير الجامعة على المجتمع وعلى الشاب المواطن:[15]

- **مضامين مناهج التعليم والتكوين:Curricula** التي تبنى غالبا وفق أسس وتوجهات تربوية وفكرية وسياسية، وأساليب وطرق منهجية، وتربطه علاقات تبادلية وتكاملية مع المحيط الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي العام، ومع ما يعرفه هذا المحيط، وطنيا وإقليميا ودوليا من تحولات ومستجدات وحاجات، معرفية وتقنية وحضارية تتنامى وتائر تجددها وتغيرها باستمرار وتتطلب لمواكبتها إصلاحا دوريا.

- **البحث العلمي والأطر الجامعية الباحثة**: من المفترض وجود علاقة ممنهجة، وثيقة، وهادفة بين سلطة المعرفة المفترضة في خطاب البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمآل في المجتمع، على أن بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات. في إطار غياب هذه العلاقة يفقد البحث العلمي، الذي يفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي والجامعي معقلا له دوره التنموي والتحديثي الريادي، ووظيفته التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي، وفي ترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام.

وفي هذا الإطار أيضا من القطيعة أو الطّلاق بين ما يمكن تسميته بـ " القرار العلمي" و"القرار السياسي والاجتماعي" تتدهور مكانة البحث العلمي وتتراجع مجموعة هامة من الشروط المادية والمعنوية المتعددة التي يتطلبها دعم هذا البحث وإنماؤه والارتقاء به مؤسسيا واجتماعيا، وأطرا باحثة: من طلبة.....

- **الإطار التنظيمي البيروقراطي للجامعة والتعليم العالي عموما**: فالجامعة تتميز عن غيرها من مؤسسات التعليم ببعض الاستقلالية الذاتية النسبية في التسيير المادي والبشري وبهامش لا بأس به من الحرية الأكاديمية...

إن الجامعة، وبحكم تنظيمها الاجتماعي تجسد مجموعة من القيم تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة، وبالتالي من المفترض أن تسهم من خلال عمليات التنشئة والتعليم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء الشخصية الحديثة. وعلى هذا الأساس أصبح الشباب الجامعي محور اهتمام الأنظمة السياسية مما يعطي أهمية كبيرة لهذه المؤسسات التعليمية على جميع الأصعدة، ويعطي كذلك أهمية لترقية وتفعيل وتعزيز المواطنة في الأوساط الطلابية.(16)

فالتعليم الجامعي يقوم بخدمة المجتمع ليس فقط من ناحية إعداد العناصر البشرية المؤهلة واللازمة للاقتصاد القومي تلبية لمطالب منظماته الإنتاجية ومرافق الخدمات، بل إن التعليم الجامعي كذلك يرفع من مستوى المواطنين الثقافي والسياسي مما يعتبر ضمانا لاتخاذ القرارات السياسية الحكيمة في الدول الديمقراطية، وأداة فعالة لتصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية المنافية للقيم العلمية للعصر الذي يعيشه الأفراد.

وتعتمد درجة الحيوية في الجامعة، على العنصر البشري الذي يملك القدرات المطلوبة للأداء الجيد وفقا للمهام المنوطة به من أجل تحقيق أهداف معينة. ويتوقف هذا الأداء على ثلاثة عناصر رئيسية هي:(17)

-الطلبة: وهم نقطة تطبيق أهداف المؤسسة الجامعية.

-الأساتذة: وهم نقطة تحقيق الأهداف.

-الهيكل التنظيمي الذي يحتويها وهو: نقطة الارتكاز لتحقيق الأهداف وضمان السير الحسن للجميع.

وما يمكن أن يلاحظ عن الجامعة كمنظمة هو أن التنظيم فيها يقصد به "الشكل المناسب الذي تتبناه الجامعة من أجل تحقيق هدفها"[18]

ولا يقتصر دور الجامعة على مواد تخصص الطالب، فإلى جانب تزويده بالمعارف والعلوم حسب تخصصه تعمل الجامعة على تربيته تربية كاملة دينيا وخلقيا، كما تعمل على إتاحة الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء عن طريق نشر بعض القيم الإيجابية كاحترام الآخر، والثقة في النفس، وعدم التعصب الأعمى، واحترام الوقت، ...، كما تعمل أيضا على تنمية إدراكهم وإثراء معارفهم من خلال ما تعقده من المؤتمرات والندوات واللقاءات.

ففي الجامعة يتشرب الطالب المفاهيم السليمة والسلوك المثالي الذي يجعل منه مواطنا صالحا يشارك في خدمة وتنمية مجتمعه.[19]

فالجامعة تعمل على الحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل. بالإضافة إلى دورها في تحصين الذّات الثقافية من خلال المحافظة على الأصالة الثقافية للأمة التي تميزها عن الأمم الأخرى لأن الذات الثقافية تتمثل في التراث الفكري وفي الرؤية الحضارية عبر اللغة الوطنية، وفوق ذلك فإن تحقيق هذه الذاتية وتنميتها وإغنائها هو السبيل الأمثل إلى المشاركة الإيجابية في الثقافة الإنسانية.[20] فالتجديد والتحديث يجب أن يتم في إطار ضمان الذات الثقافية آخذين في الاعتبار استغلال تجارب الآخرين.

حيث يقول جيلير كونتً كل انفتاح على العالم يفرض أولا وقبل كل شيء ثقة في النفس راسخة ووطيدة وأن اللغة هي الجنسية نفسها.[21]

وبصفة عامة الجامعة من خلال التشيط الثقافي تعمل على صناعة المواطن الصالح وتنشيط البنية الإجتماعية للمجتمع، وأكثر من ذلك قد تؤثر الجامعة في المجال السياسي عن طريق ما تقوم به من إرشاد للحكام، وتوجيههم لكيفيات كسب ثقة الشعب، أوعن طريق عمليات التنشئة التي توعي الطلبة وتكسبهم مهارات تمكنهم من المشاركة والإبداع الفعالين لتنمية مجتمعاتهم.

4- الجامعة الجزائرية وتعزيز المواطنة،

تؤكد بعض الدراسات أن الجامعة الجزائرية بمناهجها الحالية لا يمكنها أن تقدم جديدا للمعرفة العلمية، ولا لشخصية الطالب الجزائري، وأن مردودها ضعيف مقارنة بالتكاليف المالية والجهود البشرية المسخرة لإدارتها وتسييرها لأن الاتجاه العلمي لا يتحقق ببناء الجامعات فقط إنما يستدعي إدخال المفاهيم الحضارية في الحياة اليومية للمواطنين.

فما تحمله البرامج البيداغوجية - في العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة- من محاور، وما تحث عليه من تصرفات وسلوكيات لا يتوافق مع ما يجسده المحيط والبيئة الجامعية من مظاهر سلوكية ومعاملة. ولهذا فإن تطبيق الجزائر للتعددية الحزبية الحقة وما تفرضه من ترتيبات قانونية ومؤسسات يتطلب توفر مناخ ثقافي يتحيز لقيم الإنجاز، والمبادرة، والمشاركة، والثقة بالنفس، وتحمل المسؤولية، وتشجيع الابتكار، ... ويتوازى مع آفاق أي تحول ديمقراطي.

ولعل تطبيق نظام LMD- كسياسة إصلاح تبنتها الجامعة الجزائرية لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها النظام الجامعي الجزائري الكلاسيكي- يهدف إلى جعل الجامعة الجزائرية تتماشى مع التطورات الجديدة في العالم في ميادين التكوين والتعليم العالي، والتصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية، من خلال ما يوفره هذا النظام من امتيازات وخصائص كالاعتماد على نظام السداسيات، وما يتضمنه كذلك من مبادئ وأهداف؛ إذ يكفل للطالب حرية اختيار مسارات شهادته، ويكفل

للجامعة السرعة وربح الوقت، فتعمل الجامعة على تهيئة وتنمية وإعداد مخزون من الرأسمال الفكري بأقل جهد وأقل وقت وبأقل تكلفة. والمتمعن في هذا النظام يرى أنه يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرنة ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومتفتح عليه. خاصة أن مفهومي المواطنة والديمقراطية لا يتوقفا عند مستوى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ولا عند مستوى إيجاد منظومة قانونية ومؤسسات فحسب، بل إنهما يعبران عن نمط للحياة، وقيم، واتجاهات، ومشاعر، وسلوكات يتعين على النظام السياسي توظيفها من خلال أجهزته ومرافقه لأن بقاءه مرهون بانتشارها. وهذه القيم تكاد تكون غائبة عن محيط الجامعة الجزائرية، الأمر الذي يعكس حقيقة عدم وجود وعي واضح بالإيديولوجية الرسمية والخطاب السياسي، والاستمرار في إقامة حاجز بين الناشئة وبين إدراكهم لواقعهم كما هو، وتفسيره تفسيرا حقيقيا، مما يسهم في إعادة إنتاج صورة التخلف الاجتماعي كما يقول البعض.

هناك علاقة بين الثقافة السياسية لدى الطلبة وما تقدمه لهم الجامعة من خلال البرامج البيداغوجية المقررة. إلا أن الجانب المعرفي لدى الطلبة ومستوى إدراكهم للمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي، واقتناعهم بضرورة المشاركة السياسية ضعيف.

ومنه يمكننا القول أن الجامعة الجزائرية لا تقوم بوظيفتها بفعالية في تكوين ثقافة سياسية وتشكيل نمط فكري سياسي كفيل بتحقيق التماسك الاجتماعي والتواصل الفكري بين أبناء المجتمع وترقية وتفعيل المواطنة.

وإنه لمن السهل ملاحظة أن الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها لم تقم على رؤية واضحة المعالم لأهدافها وتوجهاتها ووظائفها العلمية والتربوية والاجتماعية... وإنما نشأت في ظل شروط عدم التبلور الواضح لهذا المعطى الفكري والسياسي الهام. وهكذا، فإذا كانت الجامعة في الغرب قد تأسست انطلاقا من اعتبارها تلك المؤسسة التربوية والعلمية المركزية القادرة على مواكبة مختلف التحولات الكبرى

التي عرفها المجتمع الغربي ورفدها بما يلزم من بحث علمي، وقيم ثقافية ورأسمال مؤهل... مما يفترض فيه أن يساهم في ترشيد وتطوير وتوجيه الفكر والممارسة، وأن يدعم على المستوى السياسي دولة وطنية ِوفاقية حاملة لمشروع مجتمعي متسم بقدر لا يستهان به من تكامل المكونات ووضع الأهداف والتوجهات...

فالجامعة الجزائرية، والتعليم العالي عموما، ظلا بعيدين جدا عن تحقيق ما يروج حول وظائفها وأدوارها من أهداف معلنة، على الأقل من منظورين أساسيين:

أولهما يتمثل فيما ينتقد فيه التعليم العالي من انحصار متزايد لدوره في رفد التنمية الاجتماعية عبر إقامة علاقات تبادلية وتكاملية مع محيطه الاقتصادي، ومع مختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية بشكل عام.

وثانيهما يتمثل في عدم قدرة هذا التعليم على أن يشكل فضاءا للتفكير الحر، والبحث العلمي وتكوين الأطر، والمواطنة المستنيرة، وزيادة ممنهجة ومخطط لها للمعارف والخبرات والتجارب الوطنية والكونية...وتحويل كل هذا التراكم المعرفي والقيمي إلى "منتوج ثقافي واجتماعي" يطمح إلى أن يكون مندمجا في النسيج المجتمعي العام، وموجها للفكر والممارسة. -هذا دون أن ننفي كلية ما كان لهذا التعليم العالي من دور هام في إنتاج "نخبة مؤهلة" من الأطر تنتمي إلى أصول اجتماعية متباينة، تحتل الآن بفضل تكوينها، مواقع إدارية واقتصادية وسياسية وثقافية...لا يستهان بقيمتها الاجتماعية-. لكن التزايد الكمي الهائل للطلبة أدى إلى الدعوة لإعادة النظر في "سياسة الباب المفتوح" التي اعتمدت منذ الاستقلال في تنظيم القبول بمؤسسات التعليم العالي وانتهاج نظام L.M.D منذ سنة 2004،

لكن على المستوى التقويمي فإنه لا يمكن الحكم على نجاحه ولا فشله، لأن أي سياسة في بداية تطبيقها ستواجه صعوبات جمة، فالواقع يكشف على وجود العديد من التجاوزات والمشاكل التي ستنعكس بالضرورة على مردودية مخرجات الجامعة، وهذا يعني أن التقويم الجاد يستلزم مرور بعض السنين لتقويم المخرجات بشكل جيد،

كما يستلزم وجود أجهزة ولجان وهياكل تسهر على هذه العملية، التي نفقد فعاليتها في الجزائر، فالتقويم الجيد للسياسة الإصلاحية الجديدة، يضمن بالضرورة تطوير الجامعة الجزائرية، وتفعيل دورها في المجتمع.

فهذه التجربة وإن استوفت حقها من التحضير المادي والأكاديمي فهي لم تستوف حقها من النقاش حول آلية التطبيق في الجامعة. ويبقى هذا الملف أرضية للنقاش والإثراء. كما أنه لم يتم بشكل رسمي على المستوى المؤسساتي التشريعي والتنفيذي، تشكيل لجان لتقويم هذه السياسة بشكل علمي، تبرز الإختلالات الحاصلة ومدى كفاءتها بعيدا عن الملتقيات الوطنية والدولية والندوات التي تنعقد من طرف الوزارة الوصية أومن طرف الجامعات. خاصة أن هذه السياسة هي سياسة مستوردة ناتجة من إفرازات العولمة، وليست وليدة بيئتها الاجتماعية الحضارية، ناهيك عن عدم جاهزية القوانين المسيرة لها والاكتفاء بقوانين النظام القديم.

خاتمة

موضوع العلاقة بين الجامعة الجزائرية وقضايا المجتمع ومؤسساته يثير جدلا كبيرا بين أطراف متعددة من المختصين والمهتمين بالتعليم الجامعي، وحتى اليوم مازال يثار تساؤل عن هوية الجامعة ومكانتها ودورها في المجتمع، ومازالت الجامعة كنسق جزئي من المنظومة التربوية تشكوا عجزا في إعطاء إجابات لكثير من القضايا التي يطرحها المجتمع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية.

بل إن ما يكون التأكيد عليه مفيدا في هذا الصدد هو أن الجامعة الجزائرية، بكل مؤسساتها وروافدها قد ظلت تتحرك وتتطور في مسارها دون الخضوع لأي وفاق اجتماعي وطني حول الفلسفة أو السياسة التربوية والاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن تكون الخلفية الموجهة لها، وللتخطيط الاستراتيجي والتشاركي المجدّد لأهدافها وحاجاتها ووسائل ومقومات النهوض بها لتقوم بأدوارها المنتظرة في تدعيم مسارات

التنمية والتحديث، وتجديد وإغناء المكونات الذاتية والكونية للثقافة الوطنية، وللتراث القومي بكل مقوماته وخصائصه الفكرية والحضارية.

وكذلك فإن التنشئة السياسية كعملية لا تتعلق بمرحلة الشباب فقط أو تقتصر على المؤسسة الجامعية بل إن دور الجامعة في التنشئة السياسية، وبذلك في ترقية وتفعيل المواطنة لدى الطالب الجامعي قد يتأثر أو يصطدم بنتائج وتراكمات مؤسسات التنشئة السياسية السابقة للجامعة، والتي قد تؤثر أي منها في تكوين شخصية الفرد في أي مرحلة من مراحل نموه (الأسرة، جماعات الرفاق، المدرسة، وسائل الإعلام، مؤسسات المجتمع المدني.....) وخاصة المرحلة التعليمية السابقة مباشرة للجامعة أي مرحلة التعليم الثانوي؛ وأمام متطلبات التحول الديمقراطي وضرورات بناء مواطن ومجتمع بخصائص جديدة، على الجزائر أن تهتم بعملية التنشئة السياسية وتوحد طرقها وأساليبها، وتكيفها بطريقة صحيحة تتلاءم مع متطلبات الحاضر، وتتجاوب مع ملامح الخريطة التنموية والتطور الاجتماعي والسياسي لأن ديمقراطية المشاركة أضحت مدخلا ضروريا لإيجاد ثقافة سياسية وعنصرا أساسيا في أي جهد تنموي جاد.

الهوامش:

(1)-عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماعي السياسي، ط2، مصر: الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000، ص. 37.

(2)-محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون، ط1، مصر: دار النشر للجامعات، 1997، ص. 22.

(3)-سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص. 41.

(4)-محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص. 235.

(5)-محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 24.

(6)-إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، ط1، مصر: 1999، ص-ص. 372-373.

(7)-عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص-ص. 55-59.

(8)-نفس المرجع، ص. 60.

(9)-نفس المرجع، ص– ص. 136-137.

(10)-محمودحسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 25.

(11)-عبد الهادي الجوهري، ، مرجع سابق، ص- ص. 136-137.

(12)-السيد علي شتا وفادية عمر الجولاني، علم الاجتماع التربوي، مصر: الإسكندرية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص. 101.

(13)-Edgar Faure & others, Learning to be The world of education today and tomorrow. UNESCO, Paris, 1972, P. 55.

(14)-مصطفى محسن، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية: تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار . http: //www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n65_04muhsin.htm

(15)-طلال عبد المعطي مصطفى، مرجع سابق.

(16)-وريدة براهمي، "المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية: دراسة حالة لجامعة باتنة"، رسالة ماجستير، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2004-2005، ص.50.

(17)-فضيل دليو، وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، الجزائر: مخبر علم الإجتماع والاتصال، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006، ص-ص. 90-91.

(18)-نفس المرجع، ص.47.

(19)-نفس المرجع، ص. 29.

(20)-كمال بلخيري، دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، ديسمبر 2006، ص.230.

(21)-نفس المرجع، ص-ص.230-231.